

العراق

البرزاني في بغداد: شروط متبادلة قبل البدء بتحرير الموصل

شروط متبادلة قبل البدء بتحرير الموصل

أخيراً وصل مسعود البرزاني إلى العاصمة العراقية، في زيارة هي الأولى بعد أربعة أعوام على مقاطعته بغداد. وخلال الأسبوعين الماضيين، ركزت الروايات والتسريبات على ضغط أميركي مورس على أربيل، للقبول بشروط بغداد، قبل تحرير مدينة الموصل

بغداد - محمد شفيق

وصل رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني، صباح أمس، إلى العاصمة العراقية في زيارة هي الأولى بعد أربعة أعوام على الخلافات بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية، والتي قابلها البرزاني بمقاطعته بغداد. وقد سبق الزيارة حدثان: الأول إعلان الحكومة العراقية موافقة واشنطن على زيادة عدد المستشارين الأميركيين بناء على طلبها، الأمر الذي لم يلق أي تنديد أو معارضة أو انتقاد، على عكس المواقف السابقة الصادرة عن أطراف عراقية عدة في هذا المجال. أما الحدث الآخر، فهو اتصال نائب الرئيس الأميركي جو بايدن بالبرزاني في ساعة متأخرة من ليلة أول من أمس، وإعلان تأييده وترحيبه بزيارة رئيس الإقليم لبغداد ودعمه لها. وفي المؤتمر الصحافي المختصر (لم يتلقا فيه أسئلة الصحفيين)، حرص العبادي ورئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي على انتقاء المفردات بعناية، حتى بدت كأنها رسائل مشفرة من الجانبين بخصوص القضايا التي تمت

مناقشتها، فقد أكد العبادي أنه ناقش «الخطة النهائية لتحرير الموصل» مع البرزاني، وأن الساعة الصفر يحدها هو باعتباره القائد العام للقوات المسلحة. في المقابل، استهل البرزاني المؤتمر بتأكيد «الدعم القوي» للعبادي وحكومته، مشيراً إلى أن «أولى الأولويات القضاء على داعش ودحر الإرهاب». وأشاد، للمرة الأولى، بجهود الجيش العراقي الذي وصفه بـ«جيشنا» و«الحشد الشعبي» في عمليات التحرير، التي خاضها في الأنبار والشرقاط، مهتماً بالتقدم الميداني الذي تحرزه القوات العراقية. وقد اتفقت مصادر مقرية من العبادي، وأخرى كردية، على حصول اتفاق بشأن أبرز القضايا المختلف عليها، وفي مقدمها معركة تحرير الموصل ومشاركة «الحشد الشعبي» والبشمركة، فيما جرى وضع آلية للوصول إلى حلول بشأن القضايا الاقتصادية والمالية بين بغداد وأربيل، في ما يخص الاتفاق النفطي. وأكدت المصادر لـ«الأخبار»، الاتفاق على توزيع الأدوار والمهام في معركة تحرير مدينة الموصل المرتقبة، بين قوات الجيش العراقي و«الحشد الشعبي» والبشمركة، مشيرة إلى أن الأخيرة ستكون بإمرة العبادي وضمن قيادة العمليات المشتركة، وفق ما تمّ الاتفاق عليه في نيويورك خلال لقاء العبادي بالأميركي باراك أوباما. أما بشأن الوجود التركي، فقد قال مصدر مقرّب من الحكومة لـ«الأخبار» إنه «جرى الاتفاق مع البرزاني على الانسحاب التدريجي للقوات التركية من شمال العراق، مقابل سحب قوات حزب العمال الكردستاني الـ (PKK)»، مضيفاً أن «هذا الاتفاق ثلاثي بين بغداد وأربيل وواشنطن»، وناقياً في الوقت ذاته أي مشاركة للأتراك في عملية الموصل.

عمار الحكيم، و«التيار الصدري» بزعامة مقتدى الصدر، ورئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، وذلك في مقابل الاتفاق الأخير بين حزب

كُشف عن تحالف بين البرزاني والعبادي والحكيم والصدر وعلاوي

«الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني وحركة «التغيير» ورئيس ائتلاف «دولة القانون» نوري المالكي، وما أوحى

أشاد البرزاني للمرة الأولى بجهود الجيش و«الحشد الشعبي» في عمليات التحرير (الناضول)



بذلك خلو جدول أعمال زيارة البرزاني من أي لقاء مع رئيس البرلمان سليم الجبوري والمالكي. وجوبت زيارة البرزاني بانتقاد المعارضة الكردية وجناح رئيس الوزراء السابق نوري المالكي في ائتلاف «دولة القانون» الحاكم، فقد دعا النائب في البرلمان عبد السلام المالكي المقرّب من نوري المالكي، إلى اعتقال البرزاني بتهمة «التخابر مع إسرائيل وتركيا وتهريب الثروات النفطية». وأشار إلى أن البرزاني مطلوب للقضاء العراقي ضمن القوانين النافذة، معتبراً أن «عدم اعتقاله يمثل انتهاكاً صارخاً للقوانين الجنائية العراقية». أما المعارضة الكردية، المتمثلة بحركة «التغيير»، فقد دعت إلى التعامل مع البرزاني بصفته رئيساً لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» وليس رئيساً لإقليم كردستان، كونه «أصبح فاقداً للشرعية». وقال القيادي في الحركة هوشيار عبدالله، في حديث إلى «الأخبار»، إن زيارة البرزاني هي ردة فعل على الزيارة الأخيرة التي قام بها نوري المالكي إلى كردستان، ولقائه «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة الطالباني، منتهماً البرزاني بالوقوف وراء تدهور العلاقة بين أربيل وبغداد. من جهته، لفت رئيس «مركز التفكير السياسي العراقي» إحسان الشمري إلى أن «الملفات التي ناقشها العبادي والبرزاني والمعطيات التي تؤكد إمكانية الاتفاق عليها، ستؤسس لمرحلة جديدة من العلاقات، وخصوصاً في ظل تضيق الخناق على البرزاني سياسياً واقتصادياً». وأشار في حديث إلى «الأخبار» إلى أن «إقالة وزير المالية هوشيار زيباري قلبت الكثير من الموازين، وغيّرت الكثير من المعادلات لدى الأكراد، وتحديداً حزب البرزاني».

اليمن

إحياء خيار التفاوض: صعوبة سعودية في الاستمرار بالمواجهة

يشهد الملف اليمني مساعي متعددة للدفع باتجاه عودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. عوامل عدة تدخل في هذه المساعي، في وقت يحاول فيه الطرف السعودي تجنب تسمير التطورات الميدانية الأخيرة، ما يعزز احتمال فشل استئناف المفاوضات، وملاقاة مصر استئنافها

لقمان عبدالله

أوصلت السعودية نفسها إلى طريق مسدود من جديد، كما كان متوقفاً. فالخيار العسكري البديل من مفاوضات الكويت لم يحقق أيًا من نتائجه المرجوة ولم يعد لدى الرياض ومن خلفها الإدارة الأميركية القدرة على المرواحة.

عسكرياً، تبدو جولة القتال الأخيرة، ما بعد انهيار الخيار التفاوضي، أنها ستعيد الأطراف اليمنية إلى الطاولة، لكن هذه المرة أيضاً لا يُقدّر لها أن تصل إلى نتيجة ترضي السعودية في ظل المنسوب المرتفع للثقة بالنفس والشعور بالافتقار لدى الجانب اليمني بعدما أثبتت القدرة على مقاومة العدوان والهجمات. ومع ذلك، لم يتغير موقف الأطراف، إذ يسعى كل طرف إلى تحقيق الأهداف بالمسار السياسي بعد تعذر الخيار العسكري، ويعمل حالياً على أن تجرى المفاوضات بحلة جديدة تختلف عن سابقتها من حيث الشكل، فلم يعد مهماً مكان المفاوضات، سواء في الكويت أو خارجها. الأهداف الأولية لدى الرياض، الرامية إلى كسر اليمن وهزيمته، لا تزال قائمة بلا تغيير، وهي بالأصل غير قادرة على تغيير هذه الأهداف وإلا سيلحق بها هزيمة تكراه، كما أن من غير الوارد قبول الخسارة لأن تداعياتها ستؤدي إلى ما لا تحمد عقباه على المستوى الداخلي السعودي، وإن كان قد بدأ في الخليج عموماً، والسعودية خصوصاً تشكل رأي عام يضغط باتجاه إقفال

ملف الحرب، كما عبّر أحد الكُتاب السعوديين. وتعني الخسارة أيضاً، في حدها الأدنى، فشلاً مدوياً لولي العهد محمد بن سلمان الذي تنربص به أجنحة معارضة داخل الأسرة الحاكمة، ولا سيما أن ابن سلمان قدم رؤية تطويرية شاملة تعتمد على تغييرات جوهرية في إدارة شؤون البلد للعقد الأخير. وسيعد الفشل في حربه على اليمن ضربة قاصمة لمشروعه الموافق عليه أميركياً، كما سيعيق وصوله إلى خلافة أبيه. في المقابل، يدخل الطرف اليمني مرحلة المفاوضات مدركاً أن عدوه سيجلس على طاولة المفاوضات بلا إسناد، وأنه ليس قادراً على التهديد والوعيد والتلويح بالخيارات العسكرية التي ثبت مرة تلو أخرى أن لا طائل منها. وسيكون موقف اليمن على الطاولة أكثر تماسكاً وتمسكاً بخياراته المبنية على أساس سيادة البلد واستقلاله من الهيمنة والوصاية الخارجية، مثلما أكد زعيم حركة «أنصار الله» السيد عبد الملك الحوثي، في خطابه الأخير مستنداً إلى قدرة البلاد الفعلية والقائمة على ثبات الموقف الميداني وتطويره داخل الحدود السعودية

كورقة قوة أساسية، بالإضافة إلى التلويح بتمدد الصراع إلى أماكن أخرى في الجزيرة العربية. بكلمات أخرى، السعودية لم ترض بالانكسار وهي تستصعب الاستمرار بالمواجهة، في موازاة إصرار ومنعة الطرف الآخر الذي لن يرضى بالتنازل، مع فارق القدرة على الاستمرار بالمواجهة عنده برغم التضحيات. يعني ذلك أن الكلمة الفصل ستكون

الكلمة الفصل ستكون للجانب الأميركي الراعي الأول للعدوان ومحركه

للجانب الأميركي، الراعي الأول للعدوان ومحركه. وتجدر الإشارة إلى أن موقف الإدارة الأميركية يختلف عن موقف النظام السعودي في هذا المجال، وهي ترضى بعد استنفاد الخيارات وتكرارها بتسوية تحقق لها الحد الأدنى من الأهداف بالاستفادة من موقع اليمن الاستراتيجي، ولا سيما سلامة التجارة العالمية في باب المندب وأمن المياه الإقليمية المؤدية إلى الحجاز والمحيطات العميقة. ذلك أن واشنطن

لا تكثر كثيراً بشكل الحكم في صنعاء، وهنا مكمن التباين الأميركي . السعودي، حيث تصر الرياض على الوصاية الكاملة على اليمن. ورغم ذلك، لا تبدو واشنطن، ربطاً بظروف العلاقة الحساسة جداً مع الرياض، بوارد الضغط، كونه سيفضي إلى مشاكل داخلية في السعودية وخصوصاً أن الحرب تراوح مكانها مع ترجيح يمني. ويزيد من حرج الموقف في العلاقة بين الجانبين التصويت الكاسح في مجلسي الشيوخ والنواب الذي أطاح «فيتو» الرئيس الأميركي باراك أوباما، ضد تشريع يتيح لأقارب ضحايا هجمات الحادي عشر من أيلول رفع دعاوى قضائية ضد الحكومة السعودية للمطالبة بتعويضات. يبدو أن المشهد اليمني مقبل على تحييد الخيارات العسكرية وتفعيل الخيار التفاوضي، ولكن ليس من منطلق تدمير الإنجازات العسكرية في الميدان، الأمر الذي يعني إما خضوعاً سعودياً لنتائج الميدان والبحث عن مخرج شكلي للحرب، أو إعادة الكرة من جديد لجولات ميدانية مع المجازفة السعودية هذه المرة بأن «أنصار الله» سوف يكونون أكثر اندفاعاً تجاه الأراضي السعودية.